ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

حزب الله بعد عدوان ٢٠٢٤.. من تحت الضغط إلى هندسة الردع

عماد خشمان

منذ خريف العام ٢٠٢٤ وما قبله إبّان معركة إسناد فلسطين بعد عملية طوفان الأقصى، ولبنان يعيشُ تحت ضغطٍ هائل، العدوان الإسرائيلي الأخير لم يكن مجرّد جولة عسكرية عابرة، بل ترافق معها حملة سياسية ودبلوماسية شرسة أميركية، إسرائيلية، عربية رجعية مطبِّعة، هدفت إلى وضع سلاح حزب اللّه في دائرة الشبهة والعزل، تحت عنوان «نزع سلاح المقاومة مقابل فك الحصار عن لبنان وإعادة إعمار ما تهدّم».

وعلى ضوء هذه الضغوط المتزايدة والمستمرة حتى اللحظة وتعقيدات الساحة الإقليمية، يمكن القول إنّ حزب اللّه لا يكتفي بردّ الفعل، بل يسعى بإستمرار إلى توظيف هذه الضغوط لإعادة تثبيت موقعه وموقع لبنان في معادلة القوة الإقليمية، بل أنّ نتائج هذه الضغوط جاءت معاكسةً تماماً لما أراده أعداء المقاومة، فبدلاً من أن يتراجع حزب اللّه وينكفئ، خرج من تحت هذا الضغط أكثر رسوخاً وثباتاً وصلابةً وإصراراً، وأكثر قدرةً على إعادة تشكيل معادلات الردع وفرض قواعد إشتباك جديدة عندما يحينُ وقتها وستتجاوز الجنوب اللبناني لتطال العمق الصهيوني والبعد الإقليمي للمعركة مع العدو.

على مدى سنوات طوال مضت، إتّبع حزب اللّه سياسة الردّ المحسوب والمدروس واضعاً نصب عينيه أن لا يجرّ لبنان إلى حربٍ شاملة، لكنه في الوقت نفسه كان لا يسمح لإسرائيل أن تملي عليه قواعد الاشتباك، وخلال تلك السنوات وفي كلّ مرة كانت تقوم «إسرائيل» بخرقٍ أو استفزاز كان الحزب يردُّ بطريقة فيها من الغموض ما يفرض توازناً جديداً أو يؤكّد سقف الردع بطرقٍ وتكتيكات كانت تجعل الكيان الغاصب يعيشُ توتراً عصبياً ولأشهر كان يقضيها واقفاً على قدمٍ ونصف بإنتظار العقاب، والشواهد كثيرة.

مارسَ الحزبُ في تلك المرحلة ضغطاً على الجبهة الداخلية الإسرائيلية في ظلّ التعقيدات الأمنية التي كان يعاني منها الكيان الغاصب، فرضتها عمليات المقاومة في غزة والضفة، والانقسامات السياسية والتظاهرات ضدّ حكومة نتنياهو، والرعب من صواريخ المقاومة في الشمال، وكان الحزبُ يستفيد من هذه الهشاشة المتنامية ليرفع كلفة أيّ عدوان إسرائيلي متوقع في المستقبل، ومثبّتاً معادلة أنّ الداخل الإسرائيلي لم يعُد آمناً في حال تمّ تجاوز الخطوط الحمراء في لبنان أو غيره من ساحات المقاومة.

في سياق الحرب الأخيرة التي شنّها العدو الإسرائيلي على لبنان خلال خريف العام ٢٠٢٤، لجأت تل أبيب إبتداءاً إلى استراتيجية «الضربات المحدودة» المقرونة بـ«الرسائل المركبة» بشكل ممنهج، في محاولة لتحقيق جملة أهداف ميدانية ونفسية دون الانزلاق إلى مواجهة برّية واسعة أو حرب شاملة ومدروسة من قبل حزب اللّه، إستهدفت مواقع عسكرية حسّاسة، ورفعت منسوب التوتّر على طول الحدود، وحاذر كثيراً الحزب من أن لا يذهب إلى الحرب الشاملة، لكنّه أيضاً لم يسمح لـ «إسرائيل» برسم الحدود بالنار

تُهدد الجبهة الداخلية الإسرائيلية، متقصّداً (أيّ العدو) إظهار «القدرة الاستخباراتية والعملياتية على الضرب المحكم والدقيق» إنْ كان على مستوى المنشآت والقواعد والمراكز العسكرية الحسّاسة أو في استهداف القادة الميدانيين للمقاومة، والسعي لتحقيق إنجازات دون المغامرة بتوسيع النزاع في محاولةٍ من العدو للردّع وفرض معادلات جديدة وإلحاقها برسائل مركّبة في أكثر من إتجاه لها علاقة بتحالفات الحزب على مستوى محور المقاومة وتعدّد الجبهات وصولاً إلى المجتمع الدولي، والإكثار في الحديث عن الرغبة في «الردع وليس التصعيد» وتكرار عبارة «لا نريد الحرب الشاملة» على لسان نتانياهو ووزير حربه وأكثر من مسؤولٍ صهيوني رغم مواصلة العدوان.

إستخدم العدو الصهيوني في إطار رسائله المركّبة سلاح الإعلام كجزء من الضربة حيث بثّ صوراً وفيديوات لعمليات الاستهداف، بعضها حقيقي وبعضها الآخر مُضلِّل موحياً لمستوطنيه السيطرة على الميدان وممرّراً رسائل عبر الوسطاء الدوليين مراوغاً وكاذباً بأنه يقوم بردود موضعية ولا نيّة في التصعيد، وهذه الضربات المحدودة والرسائل المركّبة كانت أدوات مركزية في بنك استراتيجيات الحرب الإسرائيلية، وقد هدفت تل أبيب إلى تحقيق نصر معنوي موضعي دون استنزاف جيشها أو تعريض جبهتها الداخلية للخطر، مع إرسال إشارات ردع وحزم وتأكيد على تفادي إشعال مواجهة إقليمية شاملةً تُخرج المعركة عن السيطرة.

لكنّ «إسرائيل» فوجئت بردود دقيقة على الرغم من الرسائل الدمويّة والضربات القاسية والموجعة التي أصابت جسم المقاومة بقادتها ومجاهديها وشعبها وعلى رأسهم سيّد شهداء الأمة الشهيد السيد حسن نصرالله، وكما في ٢٠٠٦، عاد ليقول بلغة الأفعال: «الردع ليس إتفاقاً مكتوباً، بل توازن ميداني مدعوم بالجهوزية والمفاجأة» تُرجمت على الحافة الأمامية في المواجهات المباشرة مع فرق وألوية العدو الصهيوني التي وعلى مدار ٦٦ يوماً من معركة «أولي البأس» كانت عاجزة ولم تستطع أن تتقدّم سوى بضعة أمتارٍ في الأرض اللبنانية، وما مواجهات الخيام وعيتا الشعب ومثلث القوزح - بيت ليف والناقورة وشمع وعلما الشعب وكفركلا وعديسة وبارون ومارون الراس وغيرها من البطولات الإعجازية التي سطّرها مجاهدو المقاومة وشهداؤها وجرحاها إلّا خيرُ دليلٍ ومثال.

أرادوا تحويل سلاح المقاومة إلى عبء على اللبنانيين، لكن مع كلّ صاروخ دقيق يضرب هدفه في وسط الكيان، وكلّ منصة غاز إسرائيلية تُجبر على التوقف، وكلّ مستوطنة تُخلى من سكانها في الشمال، كان واضحاً أنّ هذا السلاح هو ما يمنع الانهيار والسقوط الكامل في براثن الإحتلال والإذلال، وهو ما يُعيد التوازن إلى معادلة كانت تميل بالكامل لصالح العدو لعقود، وبدأ الخطاب الدولي المتذبذب يتغيّر تدريجياً، من نغمة «إنزعوا سلاح حزب اللّه» إلى واقعية خبيثة يُغلّفُ سُمُّها بالعسل تقول: «هذا شأنٌ لبناني داخلي يُحلُّ بالحوار» مترافقةً مع جوقة إعلامية سياسية مرتزقة وحاقدة تنعي وتشتكي وتوهِّن صُبح مساء مع رشّة تحريضٍ بين اللبنانيين على الاقتتال يستسيغُها بعضُ الأطراف السياسية التي تراهن دائماً على الخارج، الحالمون الواهمون من أصحاب الخيارات الخاطئة والفاشلة تاريخياً والتي جرّت الويلات على «مجتمعهم» وأمنه الفوق كلّ اعتبار.

إنّ العدوان على لبنان لم يكن معزولاً عن المشهد الأوسع في غزة، والضفة، واليمن، والعراق ولاحقاً الجمهورية الإسلامية في إيران، وبات واضحاً أنّ المعركة ليست في إطار جغرافيٍّ محدود، بل أصبحت جزءاً من توازنٍ إقليميٍ جديد يفرضه منطق وروح المقاومة، ويشكّلُ فيه حزب اللّه وما زال قُطب الرّحى، وفي أيّ مواجهة مفتوحة مقبلة حسب ما تشيرُ إليه التهديدات المتعالية أصواتها ليلاً ونهاراً، سرّاً وعلانيةً، والمستهدفة أصل روح ووجود هذه المقاومة وشعبها وسلاحها، لن تبقى في إطارها الجغرافي المحدود بل ستجد صدىً لها وبأشكالٍ متعدّدة في أمكنة وميادين وجبهاتٍ أخرى.

ما بعد خريف العام ٢٠٢٤، ليس كما قبله، المقاومة لم تصمد فقط، بل استطاعت أن تُحبط مشروع إنهائها وعزلها والقضاء عليها، وتعمل على تحويل التهديدات إلى فرص وبات الردع ليس مجرد ردٍّ فعل، بل منهجاً قائماً على المبادرة والتكتيك والذكاء السياسي وكلٌّ بوقته ووفق الظروف الملائمة، ورغم شراسة الضغوط الأميركية مع تراجع هيبة الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة ومحاولات «إسرائيل» استغلال الأوضاع الإقليمية المعقدة وهي المهزومة على أكثر من جبهة، وعلى الرغم من انقساماتها الداخلية ورهان الكثيرين دولياً وعربياً ولبنانياً على إنهاك المقاومة، كان الردُّ ميدانياً ونفسياً وإعلامياً بتحويل كلّ اعتداء إلى أداة لتعزيز مشروعية المقاومة، سلاحٌ حاضر ومستعدّ ودلالات الخيبة والخوف والرعب منه لدى العدو واضحة في الاستهدافات اليومية والمتكررة للبشر والحجر، وفوقه وبشكلٍ أساس خطابٌ واثق وحازم على لسانِ قائدها الأمين العام الشُّجاع الشيخ نعيم قاسم وآخرون من قيادات المقاومة، وأهمُّها بيئةٌ صامدة متقدِّمة في الوعي والإدراك السياسي والأمني والإجتماعي، ترفدُها تحالفات إقليمية أكثر صلابة.

ختاماً، في لعبة الأمم، الشرعيّة تفرضها القوّة المستندة إلى جذورها التاريخية والإنسانية والاجتماعية والأخلاقية، والاعتراف بها يفرضه الثبات في الميدان، وحزب اللّه بعد عدوان العام ٢٠٢٤، لم يحافظ فقط على توازنه ووجوده وقوته واقتداره وثباته، بل أنّ هامش المناورة لديه يزداد وخرج أكثر حضوراً ووزناً وفعلاً في كلّ معادلات الردع والقرار والتوازن في الإقليم، والأيامُ القادمة ستشهد بذلك إنْ شاءاللّه.

حين يقود الأميركيّ الحرب

سعادة مصطفى أرشيد

تتصاعد الحرب في غزة وتفترس المدنيين والأطفال والكبار والصغار قتلاً ومرضاً وجوعاً وحريقاً، فيما لم يجد رئيس حركة حماس في غزة خليل الحية ما يقوله في لقاء متلفز إلا مناشدة الضمائر والمشاعر الإنسانية للعرب والمسلمين لوقف مجازر هذه الحرب، وكأن لم يعد لديه ما يخاطبهم فيه إلا استنهاض هممهم عرباً ومسلمين مع إدراكه ولا بدّ أن سنتين من الحرب وأرواح ٦٠ ألف شهيد وأكثر من مليوني جائع ومهدّد بالموت جوعاً، لم تحرّك أو تستنهض هذه الضمائر. ويؤكد خليل الحية أنّ المقاومة قد أبدت في المفاوضات الدائرة في الدوحة أقصى ما لديها من مرونة ولكن دون جدوى. وبناء على ما تقدّم فهو يرى أنّ استمرار هذه المفاوضات أمر لا معنى له طالما حرب النار والجوع متواصلة.

يمثل خليل الحية في هذه المفاوضات المقاومة ومقاتليها في غزة وهم مَن يتواجد على الأرض ويحمل السلاح، لكن مصادر أخرى قريبة من المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية تقول إنّ هناك فرصة لإنجاز اتفاق خلال ٤٨ ساعة حول النقاط العالقة، أما الرئيس الأميركي الذي يقول إنه لا يعلم ماذا سيحدث في غزة فلم يفعل أكثر من كشف ما هو مكشوف وبأنّ هذه الحرب هي حرب أميركية أولاً و(إسرائيلية) ثانياً. ويمكن القول إنها محلّ إجماع في كلّ البلدين سواء أكان الحزب الحاكم في واشنطن ديمقراطياً أم جمهورياً وسواء أكان رئيس الوزراء في تل أبيب نتنياهو أم غيره.

في الأيام الأخيرة أخذ بنيامين نتنياهو يُخلي مكانه للرئيس الأميركي في موقع

قيادة هذه الحرب، حيث تفيد أنباء متواترة أنّ ترامب قد أصبح يرى انّ المعادلة قد تغيّرت وأنه لم يعد هنالك مجال للتفاوض أو للتعايش مع المقاومة التي لا تمثل في وجهة نظره إلا عصابة خارجة عن القانون تهدّد السلم والاستقرار العالميّ، ولذلك يجب أن تكون ملاحقة من الجميع وفي كلّ مكان ويجب العمل على تصفيتها كوجود وكفكرة وكإمكانيّة نهوض في المستقبل، لذلك تجب مطاردة شبكاتها المالية والإعلامية والجمعيات التي تجبي لها الأموال والبنوك والمشاريع التي تبيّض لها أموالها وسيشمل ذلك حتى العواصم والدول التي استقبلت قيادات المقاومة بإذن ورضا واشنطن كما في قطر وتركيا.

إذا كانت الحرب بأشكالها تنهشُ في أرض غزة وفي لحم أبنائها، ففي الضفة الغربيّة يأخذ الوضع مناحي خطيرة وإنْ لم تبلغ حتى الآن ما بلغته في غزة، حيث يتمّ الإعداد لحالة إفقار ومجاعة بانقطاع أسباب العمل ومصادرة أموال المقاصة التي تمثل مصدر دخل رئيس للسلطة الفلسطينية في رام اللّه والتي تبدو عاجزة عن دفع رواتب موظفيها أو الاستمرار في تقديم الخدمات الحكومية، وفوق ذلك اقترع البرلمان (الكنيست) على مشروع قانون يسمح للحكومة بضم كامل أراضي الضفة الغربية لدولة الاحتلال وقد اقترع لصالح القرار اثنان وسبعون فيما امتنع عن التصويت آخرون ولم يعارض القانون إلا ثلاثة عشر أو اثنا عشر منهم من أعضاء الكنيست الفلسطينيين.

هذا فيما يعقد في نيويورك مؤتمر حول المسألة الفلسطينية شعاره أن مفتاح السلام في الشرق الأوسط هو في إقامة الدولة الفلسطينية، ولكن فات المؤتمرين هناك أنه ما لم يستطيعوا وقف الحرب على غزة ووقف إجراءات الاحتلال في الضفة الغربية، فقد لا يجدون بعد حين لا فلسطينيين في غزة ولا حيّزاً لإقامة دولة في الضفة الغربية.

بعد انهيار المحادثات مع حماس.. «إسرائيل» تتّخذ قرارًا غير مسبوق

كشفت صحيفة «معاريف الإسرائيلية» أنّه في جلسة «الكابينت» المقلّص التي عقدت أمس (الاثنين)، عرض رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو توجهًا جديدًا للتعامل مع قطاع غزّة، مع التأكيد على «تغيير في النهج» السياسي والإستراتيجي.

ولفتت الصحيفة إلى أنّه «وفقًا للخطة التي قُدّمت لأعضاء المنتدى المقلّص، ستمنح

«إسرائيل» فرصة إضافية للوسطاء لمحاولة إقناع حماس بإبداء مرونة والموافقة على العرض الذي وُضع على الطاولة قبل نحو أسبوعين، والذي وافقت عليه «إسرائيل» مسبقًا".

ومع ذلك، بحسب الصحيفة فإنّ نتنياهو أوضح أنّ «إسرائيل» لا تنوي الانتظار إلى أجل غير مسمى، بل سيتم تحديد مهلة زمنية واضحة ونهائية لتلقي ردّ إيجابي من حماس، ردّ يتيح تقدمًا ملموسًا في المفاوضات نحو اتفاق، وفق ما تقول الصحيفة.

وأشارت الصحيفة إلى أنّه «في حال الرفض أو التملص من الرد، ستشرع «إسرائيل» بضم أراضٍ داخل قطاع غزّة. وفي هذا السياق، تم خلال الجلسة طرح اقتراح بإنشاء هيئة إدارية خاصة تتولى إدارة السيطرة الأمنية والمدنية في تلك المناطق".

هذه الخطوة -إذا تم تنفيذها- ستشكّل تحولًا جذريًا في السياسة «الإسرائيلية» تجاه غزّة، وتشير إلى الانتقال من سياسة الضغوط من أجل التهدئة إلى فرض واقع ميداني جديد. مع ذلك، يقدّرون في المستوى السياسي أنّ هناك فرصًا واقعية للتوصل إلى «صفقة» تبادل أسرى ووقف لإطلاق النار، ولا تزال هذه الإمكانية مطروحة على الطاولة، ختمت الصحيفة.

بعد العدوان الصهيوني على إيران.. هزة كبيرة في سوق العمل في كيان العدو

ثلاثة أضعاف التقديرات الأولية: ٢٧٩ ألف عامل في كيان العدو خرجوا إلى إجازة غير مدفوعة في حزيران

كشف موقع غلوبس «الإسرائيلي» عن وقوع هزة كبيرة في سوق العمل في كيان العدو خلال شهر حزيران/يونيو ٢٠٢٥، الذي وقع في نصفه الثاني العدوان الصهيوني على الجمهورية الإسلامية في إيران، حيث خرج ٣٩٢ ألف عامل صهيوني إلى إجازة غير مدفوعة الأجر لأكثر من أسبوع، و٣٤٥ ألفًا لأقل من أسبوع. بالإضافة إلى ذلك، انتقل ٢١٠ آلاف إلى العمل بدوام جزئي. بالمجمل، توقف ٦٦٦ ألف عامل عن العمل بدوام كامل خلال شهر حزيران/يونيو.

كذلك، انخفض عدد الوظائف الشاغرة بمقدار ٨٠٠٠ وظيفة، ونسبة الوظائف الشاغرة لكل ١٠٠ عامل تراجعت من ٤,٣٧ إلى ٤,١٤. بحسب معطيات دائرة الإحصاء، أضيف في حزيران/يونيو ٣٩٠ ألف شخص غابوا مؤقتًا عن العمل طوال الأسبوع، ومن بينهم ٢٧٩ ألفًا لأسباب اقتصادية، أي إن هذا الرقم أعلى بعدة أضعاف من عدد الأشخاص الذين توقعت التقديرات أن يخرجوا لإجازة غير مدفوعة جراء الحرب.

وأشار الموقع إلى أنّه «يدور الحديث عن معطيات دراماتيكية أكثر بكثير مما قُدّر في وزارة المالية أثناء الحرب، إذ قدّر هناك أنه «فقط» ١٠٠ ألف سيخرجون لإجازة غير مدفوعة بسبب «العملية» (العدوان) ضد إيران التي شلّت الاقتصاد، لكن يبدو أن عددًا أكبر بكثير استغل هذا الخيار.

وبحسب «الاتفاق» الذي تم التوصّل إليه بعد الحرب، فإن كل من خرج لإجازة غير مدفوعة لمدة عشرة أيام على الأقل، حتى لو لم تكن متتالية، سيحصل على مخصصات بطالة. بسبب الاضطرابات في سوق العمل، انخفض عدد العاملين بدوام كامل بنسبة ٢١٪، من ٣,٢ مليون إلى ٢,٥ مليون فقط. وهذا أدى إلى انخفاض متوسط عدد ساعات العمل لكل موظف من ٣٦ ساعة في أيار/مايو إلى ٣١ ساعة فقط في حزيران/يونيو".

وأضاف أنّ «نسبة العاطلين عن العمل، ما تزال منخفضة جداً وتبلغ ٢,٧٪. ونسبة البطالة بين النساء أقل بشكل ملحوظ وتصل إلى ٢,٣٪ فقط، مقارنة بـ٣,١٪ بين الرجال".

ولفت إلى أنّه في شهر حزيران/يونيو، حدث أيضًا انخفاض حاد في عدد الوظائف الشاغرة، من ١٤٠,٤ ألفًا إلى ١٣٢ ألفًا. ورغم انخفاض عدد العاملين، ما زال هناك تراجع في نسبة الوظائف الشاغرة لكل ١٠٠ عامل، والتي كانت مرتفعة جدًا خلال السنوات الأخيرة. ومع استمرار هذا التراجع، لا تزال نسبة وعدد الوظائف الشاغرة أعلى مقارنة بالفترة المماثلة في ٢٠٢٣، أي قبل اندلاع الحرب.

وتابع: «القطاع الذي يملك أكبر عدد من الوظائف الشاغرة هو البناء، حيث يعاني من نقص كبير في العمال بسبب حظر العمال الفلسطينيين، وتبلغ نسبة الوظائف الشاغرة فيه ٩,٢٪ من إجمالي الوظائف، مقارنة بـ ٦,٩٪ قبل الحرب. كما أن نسبة الوظائف الشاغرة في خدمات الضيافة والطعام تبلغ ٨,٢٪، مقارنة بـ٧,٢٪ قبل الحرب".

وبيّن أنّه بالمقارنة بين الأشهر الثلاثة الأخيرة (نيسان/أبريل -أيار/مايو- حزيران/يونيو) وبين فترة آذار/مارس - نيسان/أبريل- أيار/مايو، انخفض عدد الوظائف الشاغرة لعمال المطبخ والتنظيف بنسبة ١٣٪، في المقابل، ارتفع عدد عمال البناء في المهن «الرطبة» مثل البلاط، الحفر، التلبيس، الحدادة، والهيكل بنسبة ٢١٪.

العهد